مراحل اعداد مشروع قانون الموازنة العامة في العراق

آيت اله جليلى
أستاذ مساعد، قسم القانون العام، كلية القانون، جامعة قم
a.Jalili@qom.ac.ir

علي صبحي عبد الجبار العزاوي
طالب الدكتوراه في جامعة قم
subhi6514@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، وزارة المالية، قانون الإدارة المالية، الإيرادات العامة، النفقات العامة .

كيفية اقتباس البحث
جليلى ، آيت اله، علي صبحي عبد الجبار العزاوي، مراحل اعداد مشروع قانون الموازنة العامة في العراق،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، شباط ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٢ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Stages of preparing the draft general budget law in Iraq

Ayatollah Jalili
Assistant Professor, Department of Public Law, Faculty of Law, University of Qom

Ali Subhi Abdul Jabbar Al-Azzawi
PhD student at Qom University

Keywords : General budget, Ministry of Finance, Financial Management Law, Public revenues, Public expenditures.

How To Cite This Article
Jalili, Ayatollah, Ali Subhi Abdul Jabbar Al-Azzawi, Stages of preparing the draft general budget law in Iraq, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, February 2026,Volume:16,Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

abstract

To understand the nature of the state's general budget as the central axis around which all activities, in all their various forms, revolve, it is important to note that the tools of the general budget are now used to provide the necessary support and protection to national industries, helping them withstand competition from imported products. This is achieved through imposing high tariffs on imported goods, exempting local industries from fees and taxes, providing them with soft loans, establishing a social safety net, supporting women's programs, and more. The general budget is an accounting, legal, financial, and political document that expresses the idea of forecasting and relying on public expenditures and revenues for a future period, which, in numerical form, reflects the administrative, economic, and social activity of the state.

This research aims to analyze the stages of preparing the draft general budget law in Iraq, as it is a pivotal process in the state's financial system, reflecting the economic and political orientations of the government. The

research addresses the authorities and bodies responsible for preparing the draft budget, primarily the Ministry of Finance, the Council of Ministers, and the Economic Committee, clarifying the coordinating and technical roles undertaken by each entity. The research also focused on the administrative phase of budget preparation, starting with issuing financial directives and setting spending ceilings, moving through the preparation of estimates for public revenues and expenditures, and concluding with the review and approval of the draft budget by the Council of Ministers before its submission to the Council of Representatives.

The research adopted a descriptive-analytical approach, supported by comparison with some international models, to reveal the efficiency of the Iraqi financial system in budget preparation. The study concluded that the process of preparing the draft general budget law in Iraq suffers from institutional and technical challenges, most notably weak coordination among government entities and heavy reliance on oil revenues, which affects the stability of fiscal policy. The research recommended the necessity of diversifying revenue sources and enhancing transparency and strategic financial planning, which would contribute to building a realistic and balanced budget that reflects national development priorities.

الملخص

للتعرف على ماهية الموازنة العامة للدولة بوصفها المحور الذي تدور حوله جميعها في المجالات جميعها على أنواعها المختلفة ومن تلك النشاطات على سبيل المثال وليس الحصر فقد أصبحت أدوات الموازنة العامة تستعمل وسيلة لتقديم العون والحماية اللازمة للصناعات الوطنية لمساعدتها على الصمود في وجه منافسة المنتجات المستوردة عن طريق فرض رسوم عالية على البضائع المستوردة وإعفاء الصناعات المحلية من الرسوم والضرائب وتقديم القروض الميسرة لها وشبكة الحماية الاجتماعية ودوائر المرأة وغيرها حيث أن الموازنة العامة هي وثيقة محاسبية وقانونية ومالية وسياسية تعبر عن فكرة التوقع والاعتماد للنفقات والإيرادات العامة لفترة مقبلة التي تعبر في صورة أرقام عن النشاط الإداري والاقتصادي والاجتماعي للدولة .

ويهدف هذا البحث إلى تحليل مراحل إعداد مشروع قانون الموازنة العامة في العراق، بوصفها عملية محورية في النظام المالي للدولة، تعكس التوجهات الاقتصادية والسياسية للحكومة. وقد تناول البحث بيان السلطات والجهات المختصة بإعداد مشروع الموازنة، وفي مقدمتها وزارة المالية ومجلس الوزراء واللجنة الاقتصادية، موضحًا الأدوار التنسيقية والفنية التي تضطلع بها كل جهة. كما ركّز البحث على المرحلة الإدارية لإعداد الموازنة، بدءًا من إصدار

التوجيهات المالية وتحديد سقوف الإنفاق، مرورًا بإعداد تقديرات الإيرادات والنفقات العامة، وانتهاءً بمراجعة المشروع واعتماده من قبل مجلس الوزراء تمهيدًا لإحالته إلى مجلس النواب. اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مدعومًا بالمقارنة مع بعض النماذج الدولية، للكشف عن مدى كفاءة النظام المالي العراقي في إعداد الموازنة.

وتوصلت الدراسة إلى أن عملية إعداد مشروع قانون الموازنة العامة في العراق تعاني من تحديات مؤسسية وفنية أبرزها ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية، والاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، مما يؤثر على استقرار السياسة المالية. وأوصى البحث بضرورة تنويع مصادر الإيرادات، وتعزيز الشفافية والتخطيط المالي الاستراتيجي، بما يسهم في بناء موازنة واقعية ومتوازنة تعكس أولويات التنمية الوطنية.

مقدمة البحث

تُعدّ الموازنة العامة للدولة الأداة الرئيسة التي تُعبّر عن السياسة المالية والاقتصادية للحكومة، إذ تجسّد الخطط المستقبلية للدولة في مجال الإيرادات والنفقات العامة خلال سنة مالية محددة. وتُعدّ عملية إعداد مشروع قانون الموازنة العامة من أكثر العمليات الإدارية والفنية تعقيدًا في النظام المالي للدولة، لما تتطلبه من تنسيق بين عدد كبير من الجهات والمؤسسات الحكومية. وفي العراق، تكتسب هذه العملية أهمية مضاعفة نظرًا لاعتماد الاقتصاد الوطني بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، إضافة إلى طبيعة النظام السياسي الاتحادي الذي يتطلب مراعاة مصالح المركز والأقاليم والمحافظات عند إعداد الموازنة. ومن ثم فإن دراسة مراحل إعداد مشروع قانون الموازنة العامة في العراق تمثل مدخلًا مهمًا لفهم كيفية صياغة السياسة المالية وتوزيع الموارد العامة بطريقة تحقق الكفاءة والعدالة والاستقرار الاقتصادي.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من الدور المحوري الذي تؤديه الموازنة العامة في رسم معالم السياسة الاقتصادية والمالية للدولة، ومن كونها الوسيلة التي تُترجم من خلالها البرامج الحكومية إلى واقع مالي قابل للتنفيذ. كما تتجلى أهمية البحث في تسليطه الضوء على الآليات والمؤسسات المسؤولة عن إعداد مشروع قانون الموازنة العامة في العراق، والكشف عن أوجه القوة والقصور في الإجراءات المتبعة حاليًا. ويمثل هذا البحث إضافة علمية ومهنية تهم الباحثين والمشرّعين والمختصين في المالية العامة، لما يوفره من تحليل منهجي يربط بين الإطار القانوني والإداري لإعداد الموازنة وبين الممارسات الواقعية في الدولة العراقية.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في غياب التنسيق الفعّال أحيانًا بين الجهات المسؤولة عن إعداد مشروع قانون الموازنة العامة في العراق، مما يؤدي إلى تأخر إقرار الموازنة أو عدم تحقيقها للأهداف الاقتصادية المرسومة. كما تتجسد المشكلة في التحديات التي تواجه وزارة المالية والجهات القطاعية في تقدير الإيرادات والنفقات بشكل دقيق، في ظل تقلب أسعار النفط والظروف الاقتصادية غير المستقرة. ومن هنا، يهدف البحث إلى الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي:

كيف تُدار مراحل إعداد مشروع قانون الموازنة العامة في العراق، وما مدى انسجامها مع الإطار القانوني والإداري الذي نص عليه الدستور وقانون الإدارة المالية؟

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية والدستورية ذات العلاقة بالموازنة العامة في العراق، ولا سيما المادة (٦٢) من الدستور وقانون الإدارة المالية لسنة ٢٠٠٤، إلى جانب دراسة المراحل الإدارية والفنية التي تمر بها عملية إعداد الموازنة. كما تم استخدام المنهج المقارن لبيان أوجه الاختلاف بين التجربة العراقية وبعض النماذج الدولية، مثل النموذج البريطاني، من حيث دور السلطات التنفيذية والتشريعية في إعداد الموازنة. واستند البحث إلى تحليل الوثائق الرسمية والتعليمات الصادرة عن وزارة المالية، والقرارات التنظيمية لمجلس الوزراء واللجنة الاقتصادية.

هيكلية البحث

جاء البحث في مطلبين رئيسين، على النحو الآتي:

المبحث الأول: مراحل إعداد مشروع قانون الموازنة العامة في العراق

المبحث الثاني قد يتناول مراحل إقرار وتنفيذ الموازنة من قبل السلطة التشريعية

المبحث الاول

مراحل إعداد مشروع قانون الموازنة العامة في العراق

لذا لابد من معرفة السلطات او الجهات المختصة بإعداد مشروع قانون الموازنة العامة والمرحلة الادارية لمشروع قانون الموازنة العامة

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 2
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

المطلب الاول

السلطات المختصة بأعداد مشروع قانون الموازنة العامة

جرت التقاليد البرلمانية على اضطلاع السلطة التنفيذية بتحضير واعدد الموازنة العامة للدولة وهو ما اخذت به معظم الدساتير العالمية ان لم يكن كلها ففي الدستور العراقي نصت المادة (٦٢/اولا) على انه " يقدم مجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة العامة والحساب الختامي إلى مجلس النواب لإقراره " .[١]

وذلك لا يمنع من امكانية تدخل السلطة التشريعية من خلال ممارسة حقها في مناقشة بنود الموازنة العامة مثلما هو الحال عليه في العراق حيث تقوم السلطتان على مبدأ التعاون المشترك في اعداد مشروع الموازنة، بخلاف الوضع في انكلترا اذ تنفرد السلطة التنفيذية بتلك الوظيفة وتبدأ العملية من الاعلى الى الاسفل، حيث تقوم مختلف المصالح واجهزة الدولة بتقدير الايرادات والنفقات العامة لفترة مستقبلية محددة بسنة، من خلال اتباع مراحل مختلف واجراءات وقواعد معينة، واذا كانت الوظيفية التشريعية عملية مشتركة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية، الا ان تحضير مشروع قانون الموازنة العامة يعود الى الحكومة لاعتبارات عديدة منها تمتعها بمركز يمكنها من تحقيق الاهداف العامة عن طريق القيام بتقديرات المستقبلية لتنفيذ برامجها، وبالتالي منحت لها الامكانيات اللازمة لتسيير مختلف المرافق العامة، ووضعت تحت تصرفها كل الوسائل المادية والكفاءات البشرية لتمكنيها من تطبيق برامجها وفقاً للأهداف المسطرة .[٢]

الى جانب كونها السلطة الوحيدة التي تملك كل المعلومات الضرورية لتقدير مبالغ الايرادات العامة وتحديد النفقات العامة مع مراعاة التوازن المالي لأنها الاقدر على معرفة احتياجات ومتطلبات مختلف المرافق .[٣]

واجهزة الدولة ومصالحها استناداً الى المعلومات والبيانات التي تمكنها من الوقوف على المقدرة المالية للدولة، ومن ثم تقوم بتحضير مشروع الموازنة بم يلاءم الظروف الاقتصادية السائدة في الدولة، لان الميزانية تعبر عن النشاط المالي للدولة خلال فترة مقبلة، ويجب ان يسود الانسجام والتوافق بين اجزائها وبنودها وتقسيماتها المختلفة، ولا يمكن ان يتحقق ذلك لو ترك الامر للسلطة التشريعية، اذ يحاول اعضاء البرلمان كسب رضا ناخبيهم من خلال اعداد ميزانية تفتقد للقواعد التقنية من ناحية، والتوازن المالي من ناحية اخرى، مما يؤدي الى هدر المبادئ الاساسية ووضع ميزانية هشة غير متناسقة وغير معبرة ولا مترجمة للخطط الفعلية وبرامج الحكومة المستقبلية. .[٤]

واذا كان من المتفق عليه في اغلب الدول ان السلطة التنفيذية هي المختصة بأعداد الميزانية الا انه من غير المتفق عليه تحديد الشخص الذي يقوم بهذه المهمة مع تحديد سلطاته .[٥]

تتولى عدة جهات رسمية مسؤولية إعداد مشروع قانون الموازنة العامة في العراق، حيث تتمثل هذه السلطات في:

١. وزارة المالية:

تعد وزارة المالية الجهة التنفيذية الأساسية المسؤولة عن وضع الإطار العام للموازنة، حيث تقوم بتحديد السياسات المالية والاقتصادية بالتنسيق مع مجلس الوزراء والجهات القطاعية. تعمل الوزارة على جمع البيانات المالية والإحصائية، وتحليلها لتحديد الإيرادات والنفقات المتوقعة، بما يضمن إعداد تقديرات مالية دقيقة تتماشى مع الأهداف الاقتصادية للدولة .[٦]

٢. مجلس الوزراء:

يقوم مجلس الوزراء بدور إشرافي وتنسيقي، حيث يعتمد المقترحات الأولية التي تقدمها وزارة المالية، ويصدر توجيهاته بخصوص سقوف الإنفاق العام والأولويات الاستراتيجية. كما يناقش المشروع المبدئي للموازنة ويجري التعديلات اللازمة قبل إحالته إلى السلطة التشريعية..[٧]

٣. الجهات والوزارات القطاعية:

تُقدِّم الوزارات والدوائر الحكومية تقديراتها المالية واحتياجاتها السنوية إلى وزارة المالية، وفقًا لخطة الإنفاق المعتمدة لكل قطاع، مما يسهم في تحقيق توزيع عادل للموارد وفقًا للاحتياجات الفعلية للدولة..[٨]

٤. اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء:

تُراجع اللجنة الاقتصادية المسودة الأولية للموازنة، وتقدم توصياتها لمجلس الوزراء، خصوصًا فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والمالية، لضمان توافقها مع الخطط التنموية والأهداف الاقتصادية للحكومة. .[٩]

ان العراق سار على ذات القاعدة بأسناد مهمة اعداد الموازنة العامة الى السلطة التنفيذية وهذا ما بينه قانون الادارة المالية لسنة ٢٠٠٤ الذي فصل في آلية هذا الاعداد ومراحله والتي تتمثل بقيام وزير المالية في شهر ايار من كل عام بأعداد تقرير يبين فيه اولويات السياسة المالية للحكومة في السنة القادمة ويقدمه الى مجلس الوزراء للمصادقة عليه ويرفق بهذا التقرير الحساب الختامي للسنة السابقة والمستجدات التي تمثلت في ميزانية السنة الجارية، وبعد ذلك يقوم وزير المالية في شهر حزيران وبالتشاور مع وزير التخطيط بتعميم لوائح داخلية على جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية والتي تتولى عمليات الانفاق سواء في المركز ام الاقاليم ام المحافظات تتضمن

الحصول عليها وعلى وفق اولويات السياسة المالية المحددة من مجلس الوزراء وتقدمها الى وزير المالية لتجري عملية مناقشة مفرداتها وبنودها ثم بعد ذلك يقوم الاخير بعملية جمع هذه الموازنات وتنظيمها وتنسيقها بشكل مواد وجداول في مشروع موازنة موحد ليرفعه الى مجلس الوزراء في شهر ايلول بغية مناقشته والموافقة عليه .[١٠]

ففي القانون العراقي نص القسم (١/٧) على انه خلال عملية اعداد قانون الميزانية السنوية، لا بد ان تأخذ الامور التالية بنظر الاعتبار، وتعرض الى جهة تتمتع بسلطة التشريعية الوطنية ويعمم في وثائق محلقة بقانون الميزانية : .[١١]

أ-بيان اغراض وقواعد عمل السياسة المالية طبقاً للمبادئ المبينة في هذا القانون وشرح عن كيفية تعلق هذه الاغراض بنصوص قانون الميزانية السنوية.

ب-يشكل اطار الاقتصاد الكلي الكمي والمتماسك والشامل وكذلك الافتراضات الرئيسية اساس الميزانية لا سيما الافتراضات المتعلقة بأسعار النفط والمنتجات النفطية، ويغطي اطار الاقتصاد الكلي سنة الميزانية والسنوات الثلاث القادمة والى المدى الذي تسمح به ظروف العراق السائدة.

ت- ادخال سياسات جديدة على الميزانية السنوية وتأثيرها المالي المحدد.

ث- المخاطر المالية الكبر، المحددة كما يقتضي لا سيما التغييرات في الفرضيات الاقتصادية والكلف غير .

المطلب الثاني

المرحلة الادارية لمشروع قانون الموازنة العامة

يتم اعداد مشروع قانون الموازنة العامة من الاعلى الى الاسفل، حيث ترسل وزارة المالية تعليمات لمختلف الاجهزة والمصالح الادارية تتضمن توضيح الخطوط العريضة للسياسة العامة والتوجيهات الخاصة بعملية التقدير الى جانب توضيح طرق وآليات تقديم تلك المشاريع والمتعلقة بمدة سنة مقبلة، الى جانب التذكير ببعض القواعد والاجراءات التي تضمنها قرار وزير المالية في ضوء الاطار العام المقر من اللجنة العليا للموازنة، وبما يتفق مع احكام القانون المالي .[١٢]

ففي العراق فقد نصت المادة (٧) على انه " تكون وزارة المالية المسؤولة عن وضع اسس تفصيلية لتحضير الموازنة العامة الجارية ومناقشتها مع وزارات ودوائر غير مرتبطة بالوزارة وتقوم بتقديمها بالصيغة النهائية الى مجلس الوزراء ومرفقة بمذكرة ايضاحية لغرض مناقشتها بموعد لا يتجاوز شهر تشرين الاول من كل سنة ". (قانون الموازنة العامة ، ١٩٨٥ ، المادة ٧)[١٣]

تُعد المرحلة الإدارية لمشروع قانون الموازنة العامة من أهم المراحل التي تمر بها الموازنة، حيث يتم خلالها إعداد التقديرات المالية، ومراجعة الإيرادات والنفقات، والتنسيق بين الجهات المختصة قبل إحالة المشروع إلى السلطة التشريعية. وتهدف هذه المرحلة إلى ضمان تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال إعداد موازنة متوازنة وواقعية تعكس الأوضاع الاقتصادية للبلاد.

أولًا: إصدار التوجيهات المالية وإعداد الإطار العام للموازنة

١. وضع السياسة المالية للموازنة العامة

تبدأ المرحلة الإدارية بإصدار وزارة المالية التوجيهات العامة لإعداد الموازنة، والتي تشمل تحديد أولويات الإنفاق، ووضع الإطار العام للسياسة المالية والاقتصادية للدولة، بما يتماشى مع الأهداف التنموية للحكومة. (زكي ، ٢٠٢٠ ، ص١٣٤) .[١٤]

٢. تحديد سقوف الإنفاق والإيرادات

تقوم وزارة المالية، بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات الحكومية، بوضع تقديرات الإيرادات والنفقات المتوقعة، مع تحديد سقوف للإنفاق لكل قطاع وفقًا للموارد المالية المتاحة. (الجبوري ، ٢٠١٨ ، ص٦٣)

٣. التنسيق مع الجهات المختصة

يتم عقد اجتماعات بين وزارة المالية والبنك المركزي ووزارة التخطيط لمناقشة المؤشرات الاقتصادية وتوقعات النمو والتضخم، والتي تؤثر بشكل مباشر على إعداد الموازنة. (الموسوي ، ٢٠١٩ ، ص٢١١) .[١٥]

ثانيًا: إعداد تقديرات الإيرادات العامة

١. الإيرادات النفطية

تشكل الإيرادات النفطية المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة في العراق، ويتم تقديرها بناءً على أسعار النفط العالمية، ومستويات الإنتاج والتصدير المتوقعة، وفق البيانات التي توفرها وزارة النفط .[١٦]

٢. الإيرادات غير النفطية

تشمل الإيرادات غير النفطية الضرائب والرسوم الجمركية والإيرادات السيادية الأخرى، حيث يتم تقديرها من قبل الهيئة العامة للضرائب وهيئة الجمارك، بالتنسيق مع وزارة المالية .[١٧]

٣. المساعدات والمنح الخارجية

يتم التنسيق مع الجهات الدولية والمانحين لتحديد حجم المساعدات المالية المتوقعة خلال السنة المالية المقبلة، والتي قد تؤثر على تقديرات الإيرادات العامة .[١٨]

ثالثًا: إعداد تقديرات النفقات العامة

١. النفقات الجارية (التشغيلية)

تشمل الرواتب والأجور، والنفقات التشغيلية للوزارات والدوائر الحكومية، ويتم إعدادها بناءً على الاحتياجات الفعلية لكل وزارة. .[١٩]

٢. النفقات الاستثمارية

تتعلق بالمشاريع التنموية والبنية التحتية، ويتم إعدادها بالتنسيق بين وزارة التخطيط والوزارات القطاعية، لضمان تمويل المشاريع وفقًا للأولويات الحكومية .[٢٠]

٣. تخصيصات الطوارئ والاحتياطي المالي

يتم تخصيص جزء من الموازنة لمواجهة الأزمات غير المتوقعة، مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية، وفقًا للسياسات المالية المتبعة .[٢١]

رابعًا: مراجعة مشروع الموازنة وإجراء التعديلات

١. إعداد المسودة الأولية

تقوم وزارة المالية بإعداد المسودة الأولية لمشروع الموازنة، بعد جمع بيانات الإيرادات والنفقات من الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة .[٢٢]

٢. مراجعة المسودة من قبل اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء

تتم مراجعة المسودة الأولية من قبل اللجنة الاقتصادية، التي تقوم بدراسة الأثر الاقتصادي والمالي للموازنة، ومدى توافقها مع السياسة العامة للدولة .[٢٣]

٣. إجراء التعديلات المطلوبة

بعد مراجعة المشروع، يتم إدخال التعديلات اللازمة لضمان تحقيق التوازن المالي وتقليل العجز، قبل عرضه على مجلس الوزراء للمناقشة والموافقة النهائية. .[٢٤]

خامسًا: اعتماد المشروع وإحالته إلى مجلس النواب

١. الموافقة النهائية من مجلس الوزراء

بعد إجراء التعديلات، يتم تقديم مشروع الموازنة إلى مجلس الوزراء للتصويت عليه واعتماده بشكل رسمي .[٢٥]

٢. إحالة المشروع إلى مجلس النواب

بعد المصادقة عليه من قبل مجلس الوزراء، يتم إرسال مشروع الموازنة العامة إلى مجلس النواب لمناقشته، وإجراء التعديلات التشريعية عليه قبل المصادقة النهائية عليه .[٢٦]

حيث تُعد المرحلة الإدارية لمشروع قانون الموازنة العامة في العراق عملية معقدة تتطلب تنسيقًا بين عدة جهات لضمان إعداد موازنة دقيقة ومتوازنة. وتبدأ هذه المرحلة بإصدار التوجيهات المالية، ثم إعداد تقديرات الإيرادات والنفقات، يليها مراجعة المشروع من قبل الجهات المختصة قبل إحالته إلى السلطة التشريعية. ويهدف هذا النهج إلى تحقيق الاستدامة المالية وضمان كفاءة توزيع الموارد العامة بما يخدم الأهداف الاقتصادية والتنموية للدولة.

المبحث الثاني

مرحلة إقرار وتنفيذ الموازنة العامة في العراق.

تعتبر مرحلة إقرار وتنفيذ الموازنة العامة من أهم المراحل في الدورة المالية للدولة، حيث تحدد هذه المرحلة الشكل النهائي للموازنة بعد عرضها على السلطة التشريعية وإقرارها وفقًا للإجراءات الدستورية والقانونية، ثم تأتي مرحلة تنفيذها وفقًا للخطط والبرامج المعتمدة. وفي العراق، يتم تنظيم هذه المرحلة من خلال مجموعة من القوانين، أهمها قانون الإدارة المالية والدين العام رقم ٦ لسنة ٢٠١٩، إضافة إلى قانون الموازنة السنوية الذي يحدد تفاصيل الإنفاق والإيرادات العامة.

المطلب الأول

مرحلة إقرار قانون الموازنة العامة في العراق

تمثل مرحلة إقرار قانون الموازنة العامة في العراق أحد أهم المراحل التي تحدد الإطار المالي للدولة للسنة المالية القادمة. حيث تخضع الموازنة العامة لمجموعة من الخطوات التي تبدأ من إعدادها في السلطة التنفيذية (وزارة المالية) ثم عرضها على مجلس الوزراء للموافقة عليها، وبعد ذلك يتم إرسالها إلى مجلس النواب لإقرارها.

١- تقديم مشروع قانون الموازنة العامة:

وفقًا لقانون الإدارة المالية والدين العام رقم ٦ لسنة ٢٠١٩، تقوم وزارة المالية بإعداد مشروع قانون الموازنة العامة استنادًا إلى توجهات السياسة المالية للدولة، حيث يتم إعداد تقديرات الإيرادات العامة والمصروفات المتوقعة بناءً على البيانات المالية المتاحة. ثم يتم عرض المشروع على مجلس الوزراء الذي يقوم بمراجعته وإجراء التعديلات الضرورية عليه، ومن ثم إرساله إلى مجلس النواب قبل بداية السنة المالية بفترة كافية لمناقشته وإقراره.[٢٧]

٢- مناقشة الموازنة في مجلس النواب:

بعد تسلم مجلس النواب لمشروع قانون الموازنة، تتم إحالته إلى اللجنة المالية النيابية لدراسته وإجراء التعديلات المناسبة عليه، وفقًا لمقتضيات السياسة المالية العامة للدولة. ثم يتم عرض الموازنة للمناقشة أمام مجلس النواب في جلسات عامة، حيث يمكن للنواب تقديم مقترحاتهم وملاحظاتهم حول المشروع، سواء فيما يتعلق بتقديرات الإيرادات أو نفقات الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة.وسنشرحها تفصيلا وكما يلي.[٢٨]

١- إحالة المشروع إلى اللجنة المالية النيابية

بعد تسلم مجلس النواب لمشروع قانون الموازنة، تتم إحالته إلى اللجنة المالية النيابية، وهي الجهة المختصة بدراسة الموازنة وإبداء الملاحظات عليها. تعمل اللجنة على تحليل تقديرات الإيرادات والمصروفات، والتأكد من اتساقها مع السياسات العامة للدولة ومقارنة مشروع الموازنة بموازنات السنوات السابقة وتقييم مدى واقعيته واستقبال ملاحظات أعضاء البرلمان والكتل السياسية حول المشروع وإجراء التعديلات الممكنة.

٢- مناقشة الموازنة في الجلسات العامة لمجلس النواب

بعد دراسة اللجنة المالية لمشروع الموازنة، يتم عرضه على مجلس النواب في جلسات عامة لمناقشته من قبل جميع الأعضاء. وخلال هذه الجلسات، يمكن للنواب:

مناقشة التقديرات الخاصة بالإيرادات العامة للدولة، سواء من الضرائب أو الإيرادات النفطية أو الموارد الأخرى.

مناقشة بنود الإنفاق العام، بما في ذلك نفقات الوزارات والمؤسسات الحكومية، والبرامج التنموية، والمشاريع الاستثمارية.

تقديم مقترحات بتعديل بعض البنود، مثل تخفيض أو زيادة مخصصات بعض القطاعات، أو إعادة تخصيص الأموال وفقًا للأولويات الوطنية.[٢٩]

٣- التصويت على مشروع قانون الموازنة:

بعد استكمال المناقشات والمراجعات، يتم التصويت على مشروع قانون الموازنة العامة بالأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس النواب. وعند التصويت بالموافقة، يتم إصدار قانون الموازنة العامة، ليتم نشره في الجريدة الرسمية، ويصبح ساري المفعول. أما في حالة عدم إقرار الموازنة قبل بداية السنة المالية الجديدة، فيتم العمل وفق القاعدة الاثني عشرية، أي تقسيم الموازنة السابقة على ١٢ جزءًا وصرف جزء منها شهريًا لتغطية النفقات الجارية.[٣٠]

بعد الموافقة على المشروع، يتم إرساله رسميًا إلى مجلس النواب، وذلك استنادًا إلى المادة ٦٢ من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، التي تنص على أن الحكومة تقدم مشروع قانون الموازنة العامة إلى مجلس النواب قبل بدء السنة المالية الجديدة بفترة كافية لمناقشته وإقراره.[٣١]

٤- إقرار قانون الموازنة ونشره في الجريدة الرسمية

في حال الموافقة على المشروع، يصبح قانونًا ملزمًا بعد مصادقة رئيس الجمهورية عليه يتم نشر قانون الموازنة العامة في الجريدة الرسمية ليصبح نافذًا، وتبدأ الجهات الحكومية بتنفيذه.

٥- ماذا يحدث في حال عدم إقرار الموازنة؟

إذا لم يتم إقرار الموازنة قبل بداية السنة المالية الجديدة، يتم العمل وفقًا لنظام القاعدة الاثني عشرية، أي تقسيم الموازنة السابقة على ١٢ جزءًا وصرف جزء منها شهريًا لتغطية النفقات الجارية فقط، وذلك وفقًا للمادة ١٣ من قانون الإدارة المالية والدين العام رقم ٦ لسنة ٢٠١٩.

قد تلجأ الحكومة إلى تقديم مشروع موازنة طارئة أو موازنة جزئية لتغطية الاحتياجات الأساسية لحين إقرار الموازنة الكاملة.[٣٢]

وتبين ان مرحلة إقرار قانون الموازنة العامة في العراق عملية معقدة تمر بعدة خطوات رسمية وقانونية تبدأ من وزارة المالية، مرورًا بمجلس الوزراء، ثم مجلس النواب، وتنتهي بإقرار القانون ونشره رسميًا. وتضمن هذه العملية تحقيق التوازن المالي والاقتصادي للدولة وفقًا للسياسات العامة.

٦- المضمون لتصديق الموازنة العامة .

أولًا: المضمون القانوني لتصديق الموازنة العامة

تتضمن عملية تصديق الموازنة العامة عدة جوانب قانونية تحدد كيفية اعتماد الإيرادات والمصروفات، وضمان توازن الإنفاق مع الموارد المالية المتاحة. ووفقًا لقانون الإدارة المالية والدين العام رقم ٦ لسنة ٢٠١٩، فإن تصديق الموازنة يتطلب تقييمًا دقيقًا للإيرادات العامة والمصروفات الحكومية، والتأكد من توافقها مع القواعد الدستورية والقانونية.

١- تصديق الإيرادات العامة

تمثل الإيرادات العامة الأموال التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة مثل الإيرادات النفطية، الضرائب، الرسوم، الموارد الأخرى. وعند تصديق الإيرادات، يتم اتباع الخطوات التالية:

أ) التحقق من واقعية تقديرات الإيرادات:

تقوم وزارة المالية بتقديم تقديراتها للإيرادات العامة بناءً على البيانات الاقتصادية والمالية المتاحة، ويجب أن تكون هذه التقديرات متوافقة مع الظروف الاقتصادية الحالية وتوقعات النمو الاقتصادي.

ب) تصديق الإيرادات النفطية:

نظرًا لأن الإيرادات النفطية تشكل المصدر الرئيسي للدخل في العراق، يتم احتسابها استنادًا إلى سعر النفط المتوقع في السوق العالمية، مع مراعاة معدل التصدير اليومي الذي تحدده وزارة النفط.

ج) تصديق الإيرادات الضريبية والجمركية:

تقوم الجهات المختصة بمراجعة تقديرات الإيرادات الضريبية المباشرة (مثل ضريبة الدخل) وغير المباشرة (مثل الرسوم الجمركية)، ويتم تقييم مدى قدرة الدولة على تحصيل هذه الإيرادات بشكل فعلي.

د) آليات اعتماد الإيرادات:

يتم اعتماد تقديرات الإيرادات النهائية من قبل ديوان الرقابة المالية الذي يتحقق من واقعية الأرقام المقترحة، ثم يتم إدراجها رسميًا في قانون الموازنة العامة بعد التصويت عليها في مجلس النواب.[٣٣]

٢- تصديق المصروفات العامة

تمثل المصروفات العامة النفقات التي تخصصها الحكومة لتمويل القطاعات المختلفة مثل الرواتب، الخدمات، المشاريع الاستثمارية، الأمن، الصحة، التعليم وغيرها.

خطوات تصديق المصروفات:

أ) تحديد الأولويات: يتم تصنيف المصروفات إلى نفقات جارية (مثل الرواتب والنفقات التشغيلية) ونفقات استثمارية (مثل تمويل المشاريع التنموية والبنية التحتية).

ب) التأكد من قانونية المصروفات: يجب أن تكون المصروفات معتمدة وفق القوانين المالية المعمول بها، مثل قانون الموازنة السنوية وقانون الإدارة المالية والدين العام، ويجب ألا تتجاوز حدود الاعتمادات المالية المقررة.

ج) تدقيق الإنفاق العام: تخضع جميع المصروفات لمراجعة وتدقيق من قبل ديوان الرقابة المالية لضمان عدم وجود تجاوزات أو إنفاق غير قانوني.

د) الموافقة على تخصيصات القطاعات المختلفة: يتم تخصيص الأموال لكل وزارة أو هيئة حكومية وفقًا للخطط المقدمة من قبلها، وبعد مراجعتها واعتمادها من قبل وزارة المالية، يتم التصديق عليها من قبل مجلس النواب.

هـ) الرقابة على المصروفات بعد التصديق:يتم صرف الأموال وفقًا لجداول زمنية محددة تتناسب مع الخطط الحكومية والاحتياجات المالية للوزارات تراقب هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية عمليات الإنفاق الحكومي لضمان عدم حدوث تجاوزات مالية أو فساد إداري.[٣٤]

المطلب الثاني

مرحلة تنفيذ الموازنة العامة في العراق

بعد إقرار قانون الموازنة العامة من قبل مجلس النواب وتصديقه من رئيس الجمهورية، تبدأ مرحلة التنفيذ، وهي المرحلة التي يتم فيها تحويل التقديرات المالية إلى إجراءات فعلية، بحيث يتم تحصيل الإيرادات وصرف النفقات وفقًا للخطط المالية المقررة. ويجب أن يتم التنفيذ وفقًا للأحكام القانونية والدستورية التي تضمن شفافية وكفاءة إدارة الأموال العامة.

أولًا: آليات تنفيذ الموازنة العامة

تنفيذ الموازنة في العراق يخضع لعدة آليات تضمن تطبيقها بطريقة قانونية ومنظمة، وهي تشمل ما يلي:

١- الإشراف العام على تنفيذ الموازنة

تتولى وزارة المالية مسؤولية الإشراف على تنفيذ الموازنة، وذلك من خلال إصدار التعليمات المالية للوزارات والجهات الحكومية، وتحديد آليات الصرف والتحصيل. كما تقوم الوزارة بمتابعة التقارير الدورية حول تنفيذ النفقات والإيرادات، وإجراء التعديلات اللازمة وفقًا للظروف الاقتصادية والمالية للدولة.

٢- تخصيص الاعتمادات المالية للوزارات والهيئات الحكومية

بموجب قانون الموازنة، يتم تخصيص اعتمادات مالية لكل وزارة أو هيئة حكومية وفقًا لاحتياجاتها الفعلية وما هو مقرر في قانون الموازنة. يتم ذلك وفقًا للخطوات التالية:

أ) إصدار قرارات التخصيص المالي من قبل وزارة المالية.

ب) إبلاغ الوزارات والجهات الحكومية بالميزانيات المخصصة لها.

ج) تحديد آليات الصرف وضوابط استخدام الأموال العامة.

٣- الصرف وفقًا لجدول زمني محدد

يتم تنفيذ الموازنة على مدار السنة المالية وفق خطة مالية تحدد مواعيد الصرف، حيث يتم توزيع الاعتمادات المالية بشكل شهري أو ربع سنوي لضمان التدفقات النقدية المطلوبة لتشغيل المؤسسات الحكومية والبرامج المختلفة.

٤- متابعة تنفيذ الموازنة وإجراء التعديلات

خلال تنفيذ الموازنة، قد تطرأ تغييرات في الإيرادات أو النفقات تتطلب تعديلات على بعض بنود الموازنة ويتم ذلك من خلال إعادة تخصيص الأموال بين القطاعات بناءً على المستجدات الاقتصادية وإجراء مناقلات مالية بين الوزارات أو بين بنود الموازنة، بعد موافقة مجلس الوزراء ومجلس النواب وتعديل سقوف الإنفاق في حال وجود فائض أو عجز مالي.[٣٥]

ثانيًا: دور السلطة التنفيذية في تنفيذ الموازنة

١- دور وزارة المالية

إصدار التعليمات الخاصة بتنفيذ الموازنة وإبلاغ الجهات الحكومية بالإجراءات الواجب اتباعها ومراقبة تنفيذ بنود الموازنة وفقًا للخطط الموضوعة وتقديم تقارير دورية لمجلس الوزراء حول مستوى تنفيذ الإيرادات والنفقات.

٢- دور مجلس الوزراء

متابعة الأداء المالي للحكومة واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التنفيذ الفعال وتعديل الأولويات المالية في حال حدوث أزمات اقتصادية أو طوارئ غير متوقعة واتخاذ قرارات تتعلق بالمناقلات المالية والتعديلات الطارئة على الموازنة.

٣- دور الجهات الحكومية والوزارات

تنفيذ المشاريع والبرامج التي تم تخصيص ميزانيات لها والالتزام بسقوف الإنفاق المحددة وفقًا لقانون الموازنة وتقديم تقارير دورية لوزارة المالية حول تنفيذ النفقات والإيرادات.

٤- دور ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة

الرقابة على تنفيذ الموازنة والتأكد من عدم وجود تجاوزات مالية ومراجعة التقارير المالية والكشوفات المحاسبية للوزارات والهيئات الحكومية والتحقيق في أي مخالفات مالية أو سوء إدارة للأموال العامة.[٣٦]

ثالثا- الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة:

تتولى ديوان الرقابة المالية مهمة مراقبة تنفيذ الموازنة العامة، وذلك من خلال مراجعة الحسابات المالية للوزارات والهيئات الحكومية، والتأكد من مدى التزامها بالقواعد المالية والقانونية المحددة.

ويصدر ديوان الرقابة المالية تقارير دورية تتضمن ملاحظاته حول تنفيذ الموازنة، بالإضافة إلى التوصيات اللازمة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية العامة.[٣٧]

رابعا– تعديل الموازنة أثناء التنفيذ:

في بعض الحالات، قد تستدعي الظروف الاقتصادية أو السياسية إجراء تعديلات على الموازنة أثناء التنفيذ، مثل زيادة أو تقليل الإنفاق العام، أو إعادة توزيع التخصيصات المالية بين الوزارات. ويتم ذلك من خلال تقديم مقترحات تعديل الموازنة إلى مجلس النواب للموافقة عليها، أو من خلال الصلاحيات المخولة لوزارة المالية وفق الضوابط المحددة قانونًا.[٣٨]

خامسا : مضمون عملية تنفيذ الموازنة العامة

١– تنفيذ النفقات العامة

النفقات العامة تشمل جميع المصروفات الحكومية التي يتم إنفاقها وفقًا للموازنة المعتمدة، وتنقسم إلى:

أ) تنفيذ النفقات الجارية: وتشمل النفقات التشغيلية التي تحتاجها الحكومة لتسيير أعمالها اليومية، مثل:

رواتب الموظفين: يتم صرفها شهريًا وفقًا للأنظمة المالية والإدارية المحددة.

المستلزمات السلعية والخدمية: تشمل نفقات تشغيل المؤسسات الحكومية مثل الكهرباء والمياه والاتصالات.

المنح والمساعدات الحكومية: مثل دعم الفئات الفقيرة وبرامج الرعاية الاجتماعية.

ب) تنفيذ النفقات الاستثمارية: وتشمل الإنفاق على المشاريع التنموية والبنية التحتية مثل:

مشاريع الإسكان والنقل: بناء الطرق والجسور والمشاريع السكنية.

قطاع التعليم والصحة: بناء المدارس والمستشفيات وتطوير الخدمات العامة.

مشاريع الطاقة والمياه: إنشاء محطات الكهرباء وتحلية المياه.

ج) آليات تنفيذ النفقات العامة: يتم تقديم طلبات الصرف من قبل الوزارات إلى وزارة المالية تتحقق وزارة المالية من توافر الاعتمادات المالية قبل الموافقة على الصرف يتم إصدار أوامر الدفع عبر البنك المركزي العراقي لضمان تنفيذ الصرف وفق القواعد المحاسبية.[٣٩]

٢– تنفيذ الإيرادات العامة: وتشمل الإيرادات العامة الأموال التي تحصل عليها الدولة من مختلف المصادر، مثل الإيرادات النفطية، الضرائب، الرسوم، العوائد الاستثمارية.

أ– تنفيذ الإيرادات النفطية

يتم تحديد الإيرادات النفطية بناءً على حجم الصادرات الفعلية وسعر النفط في الأسواق العالمية.

يتم تحويل العائدات النفطية إلى وزارة المالية عبر البنك المركزي العراقي.

تستخدم الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة وفقًا للأولويات المحددة.

ب- تنفيذ الإيرادات الضريبية والجمركية

تقوم الهيئة العامة للضرائب بجمع الضرائب المباشرة (مثل ضريبة الدخل) وغير المباشرة (مثل ضريبة المبيعات).

تقوم الهيئة العامة للجمارك بتحصيل الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة.

يتم تحويل الإيرادات إلى خزينة الدولة لاستخدامها في تمويل الإنفاق العام.

ج- تنفيذ الإيرادات الأخرى

تشمل العوائد من المشاريع الاستثمارية المملوكة للدولة، والغرامات المالية، ورسوم الخدمات الحكومية.

آليات تنفيذ الإيرادات العامة

يتم تحصيل الإيرادات من الجهات المختصة وفقًا للقوانين المالية المعمول بها.

يتم تسجيل جميع الإيرادات في حسابات خزينة الدولة.

يتم مراقبة عمليات التحصيل من قبل ديوان الرقابة المالية لضمان عدم وجود تلاعب أو فساد.[٤٠]

نتائج البحث

١-أثبت البحث أن السلطة التنفيذية ممثلة بوزارة المالية هي الجهة المركزية المسؤولة عن إعداد مشروع قانون الموازنة العامة، وفق ما نص عليه الدستور العراقي وقانون الإدارة المالية.

٢-تُظهر التجربة العراقية أن عملية إعداد الموازنة تمر بعدة مراحل تبدأ من تحديد السياسة المالية والإطار الكلي للاقتصاد، ثم تقدير الإيرادات والنفقات، وتنتهي بإقرار المشروع من مجلس الوزراء.

٣-يعتمد إعداد الموازنة في العراق بشكل كبير على الإيرادات النفطية، مما يجعلها عرضة للتقلبات العالمية في أسعار النفط ويؤثر على استقرار السياسة المالية.

٤-يعاني النظام المالي العراقي من ضعف التنسيق المؤسسي بين وزارة المالية والوزارات القطاعية، الأمر الذي يؤدي إلى تأخير في إعداد الموازنة أو إدراج تقديرات غير دقيقة.

٥-تسهم اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء بدور فاعل في مراجعة المشروع وضمان توافقه مع الأهداف التنموية، إلا أن دورها يحتاج إلى تعزيز من خلال أدوات تحليل مالي أكثر تقدمًا.

توصيات البحث

١-ضرورة تعزيز التنسيق المؤسسي بين وزارة المالية ووزارة التخطيط وباقي الوزارات لضمان دقة التقديرات المالية وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات.

٢-تنويع مصادر الإيرادات العامة وتقليل الاعتماد المفرط على النفط عبر تطوير النظام الضريبي والرسوم والإيرادات الاستثمارية.

٣-تطوير القدرات الفنية والإدارية للعاملين في إعداد الموازنة من خلال برامج تدريب متخصصة في التحليل المالي والاقتصادي.

٤-العمل على تحديث قانون الإدارة المالية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية والإدارية الحديثة.

٥-تبني الشفافية المالية والإفصاح الكامل عن البيانات المتعلقة بالموازنة لتمكين مجلس النواب والرأي العام من متابعة أدائها بفعالية

الهوامش

[١] .الدستور العراقي ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، المادة ٦٢

[٢] . الطياري ، يحي محمد علي ، (٢٠١٦) ، رقابة السلطة التشريعية على تنفيذ الموازنة دراسة مقارنة ، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي المجلد ٦ ، العدد ٢ ، جامعة بنها ، مصر ، ص٨١ .

[٣] . يونس ، منصور ميلاد ، (١٩٩١) ، مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق ، ط١ ، منشورات الجامعة المفتوحة ، طرابلس .

[٤] . محرزي ، محمد عباس (٢٠١٥) ، اقتصاديات المالية العامة ، ط٦ ، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ص١٩٨.

[٥] . الطياري ، مصدر سابق ، ص٨٢ .

[٦] . زكي ، حسن ، (٢٠٢٠) ، السياسات المالية في العراق ، ط١ ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، بيروت ، ص١٣٤.

[٧] – الشمري ، اياد عبد الرحمن ، (٢٠١٩) ، الإدارة المالية العامة ، مركز البحوث الاقتصادية للنشر ، العراق ، ص٢٢١.

[٨] – الهاشمي ، محمد (٢٠٢١) ، المالية العامة نظريات وتطبيقات ، ط١ ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ص١٧٦

[٩] – السعدي ، احمد ، (٢٠٢٠) ، القانون المالي والموازنة العامة ، ط١ ، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع ، القاهرة، ص١٣٥

[١٠] – قانون الادارة المالية والدين العام ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، القسم ٤ و٦ .

[١١] – قانون الادارة المالية والدين العام ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، القسم ٧ .

[١٢] – الطياري ، مصدر سابق ، ص٨٦ .

[١٣] – قانون الموازنة العامة ، بغداد ، ١٩٨٥ ، المادة ٧ .

[١٤] – زكي ، مصدر سابق ، ص١٣٤ .

[١٥] – الموسوي ، عبد العزيز ، (٢٠١٩) ، المالية العامة والاقتصاد ، مكتبة الرشد للطباعة والنشر ، بغداد ، ص٢١١ .

[١٦] – الدليمي ، علي فرحان ، (٢٠٢٠) ، الادارة المالية للدولة ، منشورات جامعة بغداد ، بغداد ، ص١٧٨ .

[١٧] – النعيمي ، فؤاد ، (٢٠٢٢) ، القانون المالي واعداد الموازنة ، ط١ ، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ص١٤٠ .

[١٨] – السعدي ، مصدر سابق ، ص٩٥.

[١٩] – التميمي ، خالد ، (٢٠٢١) ، الموازنة العامة للدولة ، ط١، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ص١٩٩

[٢٠] – الشمري ، مصدر سابق ، ص٢٢١.

[٢١] – الهاشمي ، مصدر سابق ، ص١٧٦.

[٢٢] – النعيمي ، مصدر سابق ، ص١٤٠.

[٢٣] – الجبوري ، محمد حسين ، (٢٠١٨) ، ادارة المال العام ، ط١ ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ص٦٣

[٢٤] – زكي ، مصدر سابق ، ص١١٤ .

[٢٥] – الموسوي ، مصدر سابق ، ص٢١١ .

[٢٦] – الدليمي ، مصدر سابق ، ص١٧٨ .

[٢٧] . وزارة المالية العراقية، قانون الإدارة المالية والدين العام رقم ٦ لسنة ٢٠١٩، المادة ١١.

[٢٨] .مجلس النواب العراقي، النظام الداخلي لمجلس النواب، المادة ٦٢ من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.

[٢٩] . مجلس النواب العراقي، النظام الداخلي لمجلس النواب، المادة ٦٢ من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.

[٣٠] . الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، المادة ٦٢.

[٣١] . الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، المادة ٦٢.

[٣٢] . قانون الإدارة المالية والدين العام رقم ٦ لسنة ٢٠١٩، المادة ١٣.

[٣٣] . قانون الإدارة المالية والدين العام رقم ٦ لسنة ٢٠١٩، المواد ٤–٦.

[٣٤] . قانون الإدارة المالية والدين العام رقم ٦ لسنة ٢٠١٩، المواد ١٢–١٥.

[٣٥] . قانون الإدارة المالية والدين العام رقم ٦ لسنة ٢٠١٩، المواد ١٨–٢٢.

[٣٦] . قانون ديوان الرقابة المالية رقم ٣١ لسنة ٢٠١١، المادة ٤.

[٣٧] . قانون ديوان الرقابة المالية رقم ٣١ لسنة ٢٠١١، المادة ٤.

[٣٨] . قانون الإدارة المالية والدين العام رقم ٦ لسنة ٢٠١٩، المادة ٢٢.

[٣٩] . قانون الإدارة المالية والدين العام رقم ٦ لسنة ٢٠١٩، المادة ١٨.

[٤٠] . قانون الإدارة المالية والدين العام رقم ٦ لسنة ٢٠١٩، المادة ٦.

قائمة المصادر

اولا : الكتب

١.التميمي ، خالد ، (٢٠٢١) ، الموازنة العامة للدولة ، ط١، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع ، القاهرة .

٢.الجبوري ، محمد حسين ، (٢٠١٨) ، ادارة المال العام ، ط١ ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة .

٣.الدليمي ، علي فرحان ، (٢٠٢٠) ، الادارة المالية للدولة ، منشورات جامعة بغداد ، بغداد .

٤.زكي ، حسن ، (٢٠٢٠) ، السياسات المالية في العراق ، ط١ ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، بيروت .

٥.السعدي ، احمد ، (٢٠٢٠) ، القانون المالي والموازنة العامة ، ط١ ، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع ، القاهرة .

٦.الشمري ، اياد عبد الرحمن ، (٢٠١٩) ، الإدارة المالية العامة ، مركز البحوث الاقتصادية للنشر ، العراق .

٧.محرزي ، محمد عباس (٢٠١٥) ، اقتصاديات المالية العامة ، ط٦ ، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع ، الجزائر .

٨.الموسوي ، عبد العزيز ، (٢٠١٩) ، المالية العامة والاقتصاد ، مكتبة الرشد للطباعة والنشر ، بغداد .

٩.النعيمي ، فؤاد ، (٢٠٢٢) ، القانون المالي واعداد الموازنة ، ط١ ، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة .

١٠.الهاشمي ، محمد (٢٠٢١) ، المالية العامة نظريات وتطبيقات ، ط١ ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت .

١١.يونس ، منصور ميلاد ، (١٩٩١) ، مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق ، ط١ ، منشورات الجامعة المفتوحة ، طرابلس .

ثانيا : المجلات

١- الطياري ، يحي محمد علي ، (٢٠١٦) ، رقابة السلطة التشريعية على تنفيذ الموازنة دراسة مقارنة ، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي المجلد ٦ ، العدد ٢ ، جامعة بنها ، مصر .

ثالثا : القوانين

١.دستور جمهورية العراق ، بغداد ، ٢٠٠٥ .

٢.قانون الادارة المالية والدين العام العراقي المرقم ٩٤ ، بغداد ، ٢٠٠٤ .

٣.قانون الادارة المالية والدين العام رقم ٢ ، بغداد ، ٢٠١٩ .

٤.قانون الموازنة العامة الموحدة للدولة العراقية المرقم ١٠٧ ، بغداد ، ١٩٨٥ .

List of sources

First: Books

1- Al-Tamimi, Khalid, (2021), The State Budget, 1st ed., Dar Al-Fikr Al-Jami'i for Publishing and Distribution, Cairo.

2-Al-Jubouri, Muhammad Hussein, (2018), Public Finance Management, 1st ed., Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Publishing and Distribution, Cairo.

3- Al-Dulaimi, Ali Farhan, (2020), State Financial Management, University of Baghdad Publications, Baghdad.

4- Zaki, Hassan, (2020), Fiscal Policies in Iraq, 1st ed., Dar Al-Fikr for Publishing and Distribution, Beirut.
5-Al-Saadi, Ahmed, (2020), Financial Law and the General Budget, 1st ed., Dar Al-Jami'a Al-Jadeeda for Publishing and Distribution, Cairo.
6- Al-Shammari, Iyad Abdul Rahman, (2019), Public Financial Management, Center for Economic Research for Publishing, Iraq
7. Mahrezi, Muhammad Abbas (2015), Economics of Public Finance, 6th ed., University Publications Office for Publishing and Distribution, Algeria.
8- Al-Mousawi, Abdul Aziz (2019), Public Finance and Economics, Al-Rushd Library for Printing and Publishing, Baghdad.
9- Al-Nuaimi, Fouad (2022), Financial Law and Budget Preparation, 1st ed., Arab Thought House for Publishing and Distribution, Cairo.
10-Al-Hashemi, Muhammad (2021), Public Finance: Theories and Applications, 1st ed., Arab Planning Institute, Kuwait.
11-Younis, Mansour Milad (1991), Principles of Public Finance and Financial Legislation in Iraq, 1st ed., Open University Publications, Tripoli.
Second: Journals
1-Al-Tayari, Yahya Muhammad Ali (2016), Legislative Authority Oversight of Budget Implementation: A Comparative Study, Journal of Legal and Economic Thought, Vol. 6, No. 2, Benha University, Egypt.
Third: Laws
1-Constitution of the Republic of Iraq, Baghdad, 2005.
2-Iraqi Financial Management and Public Debt Law No. 94, Baghdad, 2004.
3-Financial Management and Public Debt Law No. 2, Baghdad, 2019.
4- Iraqi State Unified General Budget Law No. 107, Baghdad, 1985.